خادم الحرمين يرعى «مبادرة مستقبل الاستثمار»

يرعى خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود المنتدى العالمي الأول، الذي ينظمه صندوق الاستثمارات العامة بعنوان «مبادرة مستقبل الاستثمار»، حيث من المقرر عقده خلال الفترة من 24 الى 26 أكتوبر المقبل في مدينة الرياض، وفق ما ذكرت السفارة السعودية لدى الكويت في بيان صحافي.

تتضمن «أسواق الذهب» و«التقييم العقاري» و«العربات المتنقلة» و«الرخص متناهية الصغر»

الروضان: قرارات جديدة لتنظيم السوق التجاري.. قريباً

طارق عرابي

في خطوة ايجابية، شارك وزير التجارة والصناعة خالد الروضان أصحاب الخبرة والاختصاص بمناقشة القرارات الوزارية التي تعتزم وزارة التجارة والصناعة إصدارها خلال الأيام القليلة المقبلة، خلال حلقة نقاشية أمس لمناقشة مشروع قرار تنظيم المعارض العقارية الذي صدر عن اللجنة العقارية التي شكلها الوزير قبل 5 أشهر.

وأكد الروضان في كلمته التي ألقاها في افتتاح الحلقة النقاشية أن قرار تنظيم المعارض العقارية سيكون حلقة ضمن سلسلة من القرارات التي ستصدرها الوزارة قريبا لتنظيم السوق التجاري في الكويت، مشيرا في هذا الصدد إلى قرارات تنظيمية جديدة ستصدر تتعلق بأسواق الذهب والتقييم العقاري والعربات المتنقلة والرخص متناهية الصغر.

وأضاف أن الفترة الماضية شهدت تشكيل عدد من اللجان التي تضم أصحاب الخبرة والاختصاص والمستشارين القانونيين، وذلك بهدف تعديل العديد من القوانين والقرارات الصادرة منذ الستينيات والسبعينيات، لجعلها تتواكب مع المستجدات والتطورات الحالية.

وتجاوب الروضان مع كل الانتقادات والاعتراضات ووجهات النظر التي ووجه بها مشروع قرار تنظيم المعارض العقارية، مؤكدا أكثر من مرة أن بنود القرار ليست «قرآنا»، وأنها قابلة للنقاش والتعديل بما يتناسب مع الصالح العام، لذا جاء حرص الوزارة على تنظيم مثل هذه الحلقات النقاشية التي ستسبق أي قرار وزاري تزمع الوزارة إصداره، خاصة أن «التجارة» تهدف من خلال قراراتها الجديدة إلى التنظيم وليس الإعاقة، وإلى التسهيل وليس التعقيد.

وفيما يتعلق بمشروع قرار تنظيم المعارض العقارية، قال الروضان ان للمعارض العقارية دورا كبيرا في دعم الاقتصاد الوطني ومنح الفرصة لراغبي التملك والاستثمار للاطلاع على الفرص المتاحة داخل الكويت وخارجها، إلا أن هناك ثغرات برزت في بعض المعارض لاسيما التي تروج لعقارات خارج البلاد، حيث استغل بعضها حسن نية بعض المواطنين ليكونوا ضحية عمليات بيعية وتسويقية غير صحيحة، الأمر الذي تطلب من الوزارة المسارعة للمحافظة على حقوق المواطنين بإجراءات قانونية محددة، وتحقق الغاية من إقامة المعارض المتمثلة في تحقيق الشركات أهدافها البيعية والتسويقية وأن يحقق العملاء أهدافهم الاستثمارية دون أن يكون أي طرف ضحية للآخر.

وأكد الروضان أن وزارة التجارة والصناعة حرصت على وضع الضوابط لتنظيم المعارض بما يتماشى والمستجدات المحلية والعالمية في هذا الشأن، كما حاولت بالتعاون مع الجهات المعنية وضع اشتراطات تلزم الشركات أو المؤسسات المشاركة في المعارض التي تقوم بعرض او ترويج عقارات أو أراض أو مشروعات عمرانية تقع خارج الكويت بتقديم مستندات رسمية دالة على صفتها القانونية وعلاقتها بالعقارات المعروضة مثل الوكالة أو سند الملكية.

ودعا الروضان راغبي التملك والاستثمار خارج الكويت إلى التأكد من صحة الوثائق والوقوف على العين المراد تملكها وخلوها من الموانع القانونية وتماشيها مع قوانين البلد المنظمة لتملك الأجانب فيها، لافتا إلى أن «التجارة» ضمنت القرار بندا يتعلق بإبرام التعاقدات الخاصة بالعقارات المعروضة عن طريق مكتب محاماة كويتي، على أن يلتزم المحامي بالتحقق من سلامة وصحة المستندات الخاصة بملكية العقار موضوع التعاقد أو تراخيص البناء، وبيان جميع الالتزامات الواردة على العقار للمتعاقد.

بدوره، استعرض نائب رئيس اللجنة العقارية وأمين سر اتحاد العقاريين قيس الغانم مشروع قرار تنظيم المعارض المؤلف من 18 بندا، حيث أكد الغانم أن اللجنة التي شكلها وزير التجارة عملت خلال الـ 5 أشهر الماضية على صياغة وبلورة بنود هذا القرار بالتعاون والتشاور مع الجهات ذات العلاقة وعلى رأسها بلدية الكويت ووزارة العدل، وغرفة تجارة وصناعة الكويت، إلى جانب اتحاد العقاريين واتحاد وسطاء العقار وعدد من المستشارين القانونيين وأصحاب الخبرة والاختصاص.

وأشار إلى أن القرار يأتي لحماية وحفظ حقوق جميع الأطراف ذات العلاقة من أصحاب المعارض العقارية وشركات التطوير والتسويق العقاري، إلى جانب حماية حقوق المواطنين الكويتيين بالدرجة الأولى، خاصة في ظل وجود العديد من المتضررين من المعارض العقارية خلال السنوات الأخيرة.

خالد الروضان خلال كلمته في الحلقة النقاشية أمس

الغانم: قرار تنظيم المعارض جاء بعد استمزاج آراء الجهات ذات الصلة

هدفنا حماية حقوق الكويتيين بعد تضرر العديد منهم من المعارض العقارية

الروضان متوسطا فريق العلاقات العامة

تنسيق بين «التجارة» و«الخارجية»

كشف نائب رئيس اللجنة العقارية بوزارة التجارة قيس الغانم عن تشكيل لجنة مشتركة دائمة تضم وزارة التجارة ووزارة الخارجية بهدف مخاطبة جميع السفارات الكويتية في الخارج والتعميم عليها بضرورة التواصل مع جمعيات المحامين وجمعيات التقييم العقاري في الدول الأجنبية لاعتماد المواصفات الحقيقية للعقارات الأجنبية التي يتم الترويج لها وتسويقها في الكويت.

استخدام «حساب العهد» أحد أجزاء النظام المالي ويشمل العديد من الأدوات الرقابية

«المالية»: لا صحة عن اختفاء 3,8 مليارات دينار من الميزانية

نفت وزارة المالية في بيان صحافي أمس ما أثير مؤخرا حول اختفاء مبلغ 3,8 مليارات دينار من حساب العهد ضمن الميزانية العامة للدولة.

وقالت الوزارة في بيانها إن حسابات العهد تعتبر احد مكونات النظام المحاسبي في الكويت والتي يتم استخدامها لعدة أغراض محاسبية ورقابية حيث ان ارصدتها ترحل للسنوات المالية اللاحقة، وذلك لضمان متابعتها وتسوية المستحق منها ويتفرع الى اكثر من حساب فرعي ويتم قيد المصروفات على حسابات العهد الفرعية، وعلى حسب طبيعة المصروف منها ما تتم تسويته بنفس السنة المالية ومنها ما يرحل الى اكثر من سنة مالية حيث يتم توسيط هذا الحساب للحالات التي لا تتمكن الجهة من خصم هذه المبالغ على بنود المصروفات مباشرة، وقد اظهر الحساب الختامي للسنة المالية 2016/2015 والذي تم تزويد كل الجهات الرقابية بنسخة منه ونشره على الموقع الرسمي لوزارة المالية حيث بلغ اجمالي رصيد حساب العهد مبلغ 3,8 مليارات دينار وهي مفصلة كالتالي:

أولا: حساب مصروفات تحت تسويتها على أنواع بنود مصروفات الميزانية:

ويقيد عليه المبالغ التي تم صرفها مقدما من قبل الجهات الحكومية ولا يتم خصمها على مصروفات السنة الجارية وذلك إما لعدم استكمال الإجراءات الخاصة بها أو لكونها تخص مصروفات سنوات مالية تالية وتتم تسويتها على أنواع مصروفات الميزانية في السنة المالية الحالية أو التالية حسب طبيعة المصروف، حيث بلغ اجمالي حساب عهد مصروفات تحت تسويتها على أنواع بنود مصروفات الميزانية للسنة المالية 2016/2015 مبلغ 951,2 مليون دينار.

وتؤكد وزارة المالية أن المبالغ التي توافق على قيدها في حساب العهد ان يشترط على الجهات الحكومية تسويتها من الاعتمادات المخصصة لهذا الغرض او من الوفورات المحققة ولكن في بعض الاحيان يتأخر تسويتها لعدة اسباب أهمها:

حساب العهد ليست مبالغ صرفت دون مستندات مؤيدة لها

العمليات المالية تخضع للرقابة المسبقة من قبل جهاز المراقبين الماليين

1ـ المبالغ المقيدة والخاصة بالدفعات المقدمة نظير العقود التي تبرمها الجهات الحكومية مع الغير وتختلف تسوية هذه الدفعات من جهة الى جهة وحسب الشروط التي تنظمها العقود لتسوية هذه الدفعات والتي احيانا تمتد الى عدة سنوات مالية، حيث يتم سداد مبالغ مقابل مراحل الإنتاج والتصنيع وتتم التسوية بعد التوريد والذي عادة تكون في السنوات اللاحقة ومثال على ذلك ما يتعلق بمصاريف التسليح وغيرها.

2ـ المبالغ التي توافق عليها وزارة المالية لبعض الجهات الحكومية لتغطية بعض الاحتياجات الضرورية والتي تأتي اما بناء على قرار مجلس الوزراء او عدم كفاية الاعتمادات المالية للمناقصات التي تطرحها الجهات الحكومية، وعليه تقوم وزارة المالية بالموافقة للجهات بالصرف على حساب العهد شريطة تسويتها من وفورات الميزانية الا انه يحصل احيانا عدم قدرة هذه الجهات على تسوية حساب العهد لعدم وجود وفورات كافية مما يؤدي الى ترحيل حساب العهد وتعهد الجهات بتسويتها من اعتماداتها في السنوات المالية اللاحقة.

3ـ هناك مبالغ تضطر وزارة المالية للموافقة بقيدها على حساب العهد مثل مصروفات دعم المنتجات البترولية بوزارة النفط او مصروفات وقود تشغيل محطات بوزارة الكهرباء والماء وتقدر بمئات الملايين وتتأخر تسوية هذه الحسابات لأكثر من سنة مالية لحين قيام وزارة المالية بالتدقيق على الفواتير والمستندات المؤيدة بالتنسيق مع الجهات المعنية

ثانيا: حساب العهد النقدية الشخصية:

ويقيد عليه المبالغ التي تسلم على سبيل العهدة من الشؤون المالية بالجهة الحكومية لأحد العاملين بالجهة ذاتها لمواجهة الإنفاق على غرض معين يحدد في طلب العهدة، حيث بلغ اجمالي حساب العهد النقدية الشخصية للسنة المالية 2016/2015 مبلغ 128,073,274 دينارا.

ثالثا: حساب عهد دفعات واعتمادات نقدية بالخارج:

ويقيد عليه المبالغ التي تقوم الجهات الحكومية بتحويلها للجهات التابعة لها خارج الكويت تحت حساب مصروفات معينة تتولاها هذه الجهات نيابة عنها مثل البعثات التمثيلية بالخارج للكويت والمكاتب الصحية والثقافية والعسكرية والتجارية وغيرها، وتتم تسويتها في النهاية على بنود مصروفات الميزانية بعد تقديم المستندات المؤيدة لصرفها، حيث بلغ اجمالي عهد دفعات واعتمادات نقدية بالخارج للسنة المالية 2016/2015 مبلغ 1,4 مليار دينار.

كما يسمح لهذه الجهات بقيد المبالغ المحولة للمكاتب التابعة لها بالخارج على حساب عهد دفعات نقدية بالخارج طبقا لتعليمات وزارة المالية وبشرط الا تتجاوز هذه الجهات الاعتمادات المخصصة لهذا الغرض، ويرجع تضخم هذا الحساب الى الاتي:

1ـ طبيعة المصروفات التي تنفقها المكاتب بالخارج وتأخر تسلم الفواتير والمستندات وعلى سبيل المثال (العلاج في الخارج، مصاريف الطلبة، الخ) وبالتالي تتأخر تلك المكاتب في ارسالها الى جهاتها بالكويت مما يؤدي الى عدم تسوية حساب العهد ومن ثم ترحيل هذه المبالغ الى السنوات المالية اللاحقة وظهور تضخم حساب العهد بالحساب الختامي للإدارة المالية للدولة.

2ـ قيام بعض الجهات بتحويل دفعات نقدية الى مكاتبها بالخارج وقيدها على حساب عهد دفعات نقدية بالخارج وبالتالي لا تستطيع هذه الجهات تسوية المستندات والفواتير لعدم كفاية الاعتمادات المخصصة لهذا الغرض ومثال على ذلك العلاج بالخارج مصاريف الطلبة مما يترتب على هذا الاجراء تضخم حساب العهد وترحيله لأكثر من سنة مالية وتضطر وزارة المالية الى مخالفة هذه الجهات وعرض الموضوع على مجلس الوزراء ومجلس الامة بصورة طلب مشروع فتح اعتماد اضافي على اعتبار ان هذه المصروفات اصبحت التزام على الدولة لاتخاذ ما يراه مناسبا.

رابعا: حساب عهد مبالغ تحت التحصيل:

ويقيد عليه المبالغ المدفوعة من الجهات الحكومية للأفراد لحين تحصيلها، كما يستخدم كحساب وسيط في عمليات تمويل الصندوق، حيث بلغ اجمالي حساب عهد مبالغ تحت التحصيل للسنة المالية 2016/2015 مبلغ 761,2 مليون دينار، وتتركز اغلب هذه المبالغ بتنفيذ قانوني المتعثرين والاسرة وهي مبالغ مقسطة على مدى سنوات تنفيذ هذين القانونين.

خامسا: حساب عهد مبالغ تحت التسوية:

ويقيد عليه المبالغ التي تدفعها الجهات الحكومية بالنيابة عن جهات حكومية أخرى ولا يتم تسويتها على أنواع مصروفات الميزانية إنما يتم تسويتها على أي نوع من أنواع الحسابات الأخرى بعد استكمال الإجراءات اللازمة، حيث بلغ اجمالي حساب عهد مبالغ تحت التسوية للسنة المالية 2016/2015 مبلغ 370,9 مليون دينار.

سادسا: حساب عهد دفعات نقدية داخلية:

ويقيد على هذا البند بقيمة صافي المرتبات المحولة من الجهات الحكومية للبنوك التجارية لصرفها نيابة عنها لموظفي تلك الجهات، حيث بلغ اجمالي حساب عهد دفعات نقدية داخلية للسنة المالية 2016/2015 مبلغ 451,8 ألف دينار.

سابعا: حساب عهد دفعات عن اعتمادات مستندية:

ويقيد عليه دفعات المبالغ التي يتم خصمها بمعرفة البنك المركزي مقابل المصاريف التي يتحمل صرفها أو كمصاريف للبنك المراسل سداد للقيمة أو سداد الجزء من القيمة المتعاقد عليها حيث أنه لا يجوز تحميل هذه القيمة على بنود المصروفات المعنية إلا عند وصول ما تم التعاقد عليه، حيث بلغ اجمالي حساب عهد دفعات عن اعتمادات مستنديه للسنة المالية 2016/2015 مبلغ 241,9 مليون دينار.

ومما سبق، فان وزارة المالية تؤكد بان استخدام حساب العهد هو احد أجزاء النظام المالي في الكويت والذي نظمه المرسوم بقانون 31 لسنة 1978 بشأن قواعد اعداد الميزانيات العامة والرقابة على تنفيذها والحساب الختامي والذي حدد الأسس المحاسبية لتنفيذ الميزانية وذلك ضمن المادة 28 منه، وهي ليست مبالغ صرفت بدون مستندات مؤيدة لها او ليس لها وجود في السجلات المالية للدولة، وفي حال وجود ملاحظات على تنفيذ الميزانية للجهات الحكومية او وجود ما يشوب الصرف لديها فان النظام المالي في الكويت يشمل العديد من الأدوات الرقابية المتمثلة في رقابة ديوان المحاسبة والتي اكدتها المادة 17 من قانون انشائه حيث نصت على (يختص الديوان بفحص ومراجعة جميع حسابات التسوية من امانات وعهد وحسابات جارية والتثبت من صحة العمليات الخاصة بها ومن ان ارقامها مقيدة في الحسابات وانها صحيحة ومؤيدة بالمستندات القانونية)، كما تخضع العمليات المالية للرقابة المسبقة من قبل جهاز المراقبين الماليين هذا بالإضافة الى دور وزارة المالية الفاعل في ضبط تلك العمليات بدءا من اعداد تقديرات الميزانية ومرورا بتنفيذها وإصدار الحساب الختامي للإدارة المالية للدولة.

«المركزي»: 21٪ نمواً في تمويل الواردات الكويتية

أظهرت أرقام صادرة عن بنك الكويت المركزي ارتفاع عرض النقد بمفهومه الواسع (ن2) بمقدار 0,5٪ في مايو الماضي مقارنة بشهر ابريل مسجلا 36,5 مليار دينار.

وقالت ادارة البحوث الاقتصادية التابعة للبنك في جداول احصائية ان ودائع القطاع الخاص لدى البنوك المحلية بالدينار الكويتي ارتفعت في مايو الماضي بنسبة 0,8٪ الى 32 مليار دينار.

واضافت ان الودائع بالعملات الاجنبية هبطت بنسبة 8,1٪ لتسجل 2,4 مليار دينار ليصبح اجمالي ودائع القطاع الخاص 34,7 مليار دينار.

ارتفاع عرض النقد 0,5٪ مايو الماضي

0,8٪ نمو ودائع القطاع الخاص لدى البنوك المحلية بالدينار

وذكرت ان اجمالي ارصدة مطالب البنوك المحلية على البنك المركزي بالدينار الكويتي المتمثل في سندات (المركزي) والتورق ارتفعت في مايو الماضي بنسبة 4,4٪ لتبلغ 3 مليارات دينار، في حين ارتفع اجمالي موجودات البنوك المحلية بنسبة 0,9٪ لتسجل 61 مليار دينار.

واوضحت الجداول ان صافي الموجودات الاجنبية لدى البنوك المحلية انخفض بنسبة 1,3٪ في مايو ليبلغ 7,6 مليارات دينار، كما انخفضت ودائع الاجل لدى (المركزي) بنسبة 24,4٪ في الشهر ذاته.

وافادت ان ارصدة التسهيلات الائتمانية النقدية المستخدمة للمقيمين (حجم الائتمان المصرفي الممنوح) بلغت 35 مليار دينار، في حين استقر متوسط اسعار الفائدة على سندات الخزينة مدة عام واحد الى 1,75٪.

واضافت ان تمويل الواردات الكويتية ارتفع في مايو الماضي بنسبة 21٪ ليبلغ 292,3 مليون دينار، في حين انخفض متوسط سعر صرف الدولار الأميركي مقابل الدينار لشهر مايو عن مستوياته المسجلة في ابريل بواقع 0,3٪ ليبلغ 304,04 فلوس للدولار.

واشارت الى ان اجمالي قيمة الموجودات في (المركزي) انخفضت بنسبة 2,8٪ مايو الماضي لتصل الى تسعة مليارات دينار، في حين انخفض صافي الموجودات الاجنبية بنسبة 2,8٪ ليسجل 9,3 مليارات دينار.

ويقصد بعرض النقود كمية وحجم النقود التي يتم تداولها في الاقتصاد ويقسم الى نوعين رئيسيين، هما عرض النقود بمعناه الضيق وعرض النقود بمعناه الموسع.

ويقصد بعرض النقود بمعناه الضيق حجم النقد للعمليات الجارية ويشمل العملات الورقية والمعدنية التي يتداولها الاشخاص في تعاملاتهم اليومية والنقود المحتفظة في البنوك، في حين يشمل عرض النقد بمفهومه الواسع النقود الجارية حسابات ودائع الاجل وحسابات التوفير.